الأمم المتحدة S/2017/814

مجلس الأمن

Distr.: General
28 September 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير عن بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص التطورات المستجدة في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويُركّز على ما قامت به بعثتي للمساعي الحميدة من أنشطة بقيادة مستشاري الخاص، إسبن بارث إيد، فيما يتعلق بإجراء مفاوضات بين الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي يقودُها زعيمَيهما. وأشار مجلس الأمن في آخر قراراته بشأن المسألة، القرار ٢٣٦٩ (٢٠١٧)، إلى النتائج التي تمخض عنها المؤتمر المعني بقبرص، وشجّع الجانبين وجميع الأطراف المعنية على البقاء على التزامهم بإيجاد تسوية برعاية الأمم المتحدة. وإذ يشاطر مجلس الأمن الأمين العام إيمانَه الراسخ بأن المسؤولية عن إيجاد حلّ تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، أعرب أيضا عن دعمه الكامل للأمين العام في إبقائه مساعيه الحميدة رهن إشارة الطرفين.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ - بدأت المفاوضات، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة، بين زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيأديس، وزعيم القبارصة الأتراك، مصطفى أقينجي، قبل أكثر من عامين، وذلك في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وطوال فترة من المحادثات المكثفة والمركزة على تحقيق نتائج، استرشد الجانبان بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. واستندت هذه الجهود المبذولة مؤخرا من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين على حصيلة العمل المتراكم منذ بدء المفاوضات الشاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتحديداً، واصلت العملية اتباع المسار الذي حدّده لها زعيمَا القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك آنئذ، ديمتريس كريستوفياس ومحمد علي طلعت، والتي كانت قائمة أيضا خلال فترة المفاوضات بين كريستوفياس وزعيم القبارصة الأتراك آنذاك، درويش إيروغلو.

٣ - وكما تم الاتفاق على ذلك في عام ٢٠٠٨، وُزّعت المفاوضات على ستة فصول، وهي الحوكمة وتقاسم السلطة، والاقتصاد، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والملكية، والرقعة الإقليمية، والأمن والضمانات. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، اتّفق أناستاسيأديس وأقينجي أيضا على أن يقود الزعيمان المفاوضات، وأن يركزا، بطريقة منظمة منصبّة على تحقيق نتائج، على المسائل الأساسية في مختلف

061017 041017 17-17134 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفصول، على النحو المحدد في الإعلان المشترك. وأثناء سير المفاوضات، تلقّى الزعيمان الدعم من مفاوضيهما وأفرقتهما المتفاوضة، ومن مختلف الخبراء مختلفي الذين كانوا منظمين في عدة أفرقة عاملة، كما هو مبين أدناه.

ثالثا – حالة سير العملية – الأبواب الموضوعية

٤ – ومنذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، بدأ الجانبان مفاوضات مكثفة متواصلة. وتخلل هذه العملية المتواصلة انقطاعات قصيرة قليلة، وغالبا ما كان ذلك بسبب الأحداث والتطورات السياسية التي حدثت خارج نطاق المحادثات. وتطلبت هذه العملية قدرا كبيرا من الوقت والجهد والوثائق على مدى أكثر من عامين. فقد عقد الزعيمان شخصيا في ٧٠ اجتماعا على أرض الجزيرة، بينما التقى المفاوضون في أكثر من ١٥٠ اجتماعا. ولم تكن الاتصالات والمبادلات والاجتماعات التي جرت بين مختلف الخبراء في الأفرقة العاملة أقل تواترا أو أهمية؛ فقد عُقد ٣٦٩ اجتماعا على مستوى الخبراء. وتبادل الجانبان أكثر من ٥٦٥ ورقة مشتركة دُوّن فيها التقدمُ المحرز ونقاطُ التقارب خلال العملية. ونتيجة لهذا العمل المكثف والمركّز المنجز على جميع المستويات تحقّق تقدمٌ مهم غير مسبوق على مستوى جميع الأبواب، ومكّن ذلك من عقد المؤتمر المعني بقبرص في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في جنيف.

٥ – وحافظ الجانبان طوال المفاوضات على اتفاقهما على أن المبادئ التي تأسّس عليها الاتحاد الأوروبي ستُحترم في جميع أنحاء الجزيرة. وتمكنا بذلك من إيجاد حلول ونقاط تقارب بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المندرجة في مختلف الفصول المتفاوض عليها، مما يؤكد الطابع الأوروبي الأساسي للتسوية التي كان الزعيمان يريدان التوصل إليها. فعلى سبيل المثال، اتُّفق على الأحكام التي تنص على احترام حقوق جميع المواطنين، بغض النظر عن مكان إقامتهم في الجزيرة. وفي الوقت الذي حافظ فيه الجانبان على معياري الطائفتين والمنطقتين في التسوية، استندا إلى الفقه القضائي الأوروبي لجبر مظالم الماضي، وإلى القواعد والمبادئ الأوروبية لبناء مستقبل واحد. ونتيجة لذلك، سُوّيت إلى حد بعيد معظم المسائل المندرجة ضمن فصل المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. ولم تبق دون تسوية سوى مسائل تتعلق بالاستثناءات الدائمة والقانون الأساسي وكيفية تحديد المواقف المشتركة فيما يتعلق بعضوية قبرص الموحّدة لدى هيئات الاتحاد الأوروبي في المستقبل؛ وإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بشؤون الاتحاد الأوروبي، والمسائل المتعلقة بالانتهاكات والإجراءات الداخلية الأخرى.

٦ – وتقاربت وجهات نظر الجانبين بشأن العديد من المواضيع ضمن الفصل المتعلق بالحوكمة وتقاسم السلطة. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت معالمُ اتحاد بين المنطقتين والطائفتين قوامه المساواة السياسية معروفةً جيداً ومتفقاً عليها إلى حد كبير. وقد تقاربت الآراء فيما يتعلق بمهام الفروع الرئيسية للحكومة الاتحادية وبتكوينها وإجراءات صنع القرار مثل آليات كسر الجمود فيها، بما في ذلك السلطتين التشريعية والقضائية الاتحاديتين، فضلا عن المسؤولين المستقلين والخدمة العمومية الاتحادية.

٧ – واتُّفق أيضا إلى حد بعيد على الاختصاصات الاتحادية والتعاون والتنسيق فيما بين حكومة الاتحاد والدولتين المكوّنتين له، وعلى المسائل المتعلقة بالجنسية، ولا سيما بشأن من سيُعتبر مواطنا في قبرص الموحّدة مستقبلا في بداية التسوية وعلى معايير اكتساب الجنسية في المستقبل. والأهم من ذلك أن الآراء تقاربت أيضا بشأن معايير منح الجنسية داخل كل دولة، على النحو المحدد في الإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأشرفت المفاوضات بشأن المسألة الهامة والحسّاسة أحيانا، أي مسألة

الجنسية وعلاقتها بجوانب رئيسية أخرى، بما في ذلك ممارسة الحقوق المدنية والسياسية في قبرص الموحّدة مستقبلا على النهاية، ولم تبق سوى بعض التفاصيل التي لم يُتّفق عليها بعد.

٨ - وربما كانت المفاوضات بشأن الفصل المتعلق بالاقتصاد هي الأقرب إلى النهاية، وكانت القضايا الاقتصادية عموما هي أقل جوانب المفاوضات إثارةً للخلاف. فقد اتفق الجانبان على العديد من المبادئ والسياسات والمؤسسات الأساسية التي سيسترشد بها اقتصاد قبرص في مرحلة ما بعد التسوية، بما في ذلك النظام المالي الاتحادي، والإصلاحات الهيكلية المحفّزة للنمو، والتقارب الاقتصادي بين الطائفتين، والوزارات، والبنك المركزي، والهيئات التنظيمية الأخرى، وتوزيع الإيرادات، والضرائب، والدين العام، والضمانات والمعونة الحكومية، والسياسة النقدية. وبوجه خاص، عمِلت أفرقة التفاوض وخبراؤها بعناية على تحقيق التوازن بين مبدأي النظام المالي الاتحادي واتخاذ القرارات بطريقة مبسطة وفعالة. وبالنظر إلى الاضطرابات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزيرة مؤخرا، تفاوَض الجانبان على وجه الخصوص على اتفاق للتعاون يفرض الانضباط المالي على حكومة الاتحاد والدولتين المكوّنتين له والهيئات الفرعية. وتتصل معظم المسائل العالقة ضمن الفصل المتعلق بالاقتصاد بالحوكمة أو بالتنفيذ ومرحلة الانتقال.

٩ - وطوال العملية، عالج الجانبان أيضا على نحو مكثف الفصل المتعلق بالملكية. وكان أول اتفاق رئيسي توصّل إليه الزعيمان في إطار هذا الفصل في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ حينما أعلنا أن حق الفرد في الملكية سيُحترم وأن البدائل ستتوفر لتنظيم ممارسة هذا الحق. واتفق الزعيمان أيضا على أن تُتاح للمُلاك المجردين من ممتلكاتهم والمستعملين الحاليين لهذه الممتلكات خيارات شتى فيما يتعلق بمطالباتهم بتلك الممتلكات، بما في ذلك التعويض عن الممتلكات المفقودة ومقايضتها واستعادتها، كما اتفقا على أن تخضع هذه الخيارات لمعايير متفق عليها. وتواصَل بعدئذ إحراز تقدم بشأن الملكية، بما في ذلك الآليات القضائية المخصصة اللازمة، مثل لجنة الملكية ومحكمة الملكية، وكذلك بشأن المبادئ، بما في ذلك مبدأ الترضية العادلة وحظر الإثراء الجائر، وإن تباطأت وتيرة التقدم في الأشهر الأخيرة من المفاوضات.

١٠ - وما الفصل المتعلق بالرقعة الإقليمية إلا مثالاً على ما أنجزه الجانبان في آخر جولة من المفاوضات من عمل يتعلق بالمسؤولية والقيادة يفوق أي عمل أنجزاه في أي وقت مضى. وقد اتفق الطرفان منذ زمن طويل على أن يبقى الفصل المتعلق بالرقعة الإقليمية هو دائما آخر فصل داخلي يجري التفاوض بشأنه، وألا تُناقش الخرائط والأشكال إلا عند نهاية عملية التفاوض. وإدراكا من الزعيمين للتقدم المحرز منذ بدء المفاوضات، قرّرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إجراء محادثات مكثفة في مون بيلَين بسويسرا، إيذانا بفتح باب التفاوض رسميا بشأن الرقعة الإقليمية في جولتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١١ - وفي الجولة الأولى، حقق الزعيمان تقدما هاما إذ اتفقا على تحديد نطاق النسب المئوية لأراضي الدولتين المكوّنتين للاتحاد التي ستنجم عن تعديلات الأراضي. أما في الجولة الثانية فلم يحقق الجانبان مزيدا من التقدم فيما يتعلق بالرقعة الإقليمية، وبالتالي لم يقدم أي منهما خريطة دولته، وعادا إلى الجزيرة في ظل انطباع واضح بأن العملية قد تواجه حالة جمود كبير. وتدهور بسرعة جوّ المحادثات، مما يدل على أن أي انتكاسة بسيطة في سير العملية يمكن أن تؤدي بسرعة إلى انهيار سريع في المفاوضات. غير أنه، عندما التقى أناستاسيأديس وأقينجي لأول مرة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ منذ نهاية الجولة الثانية من لقاءات مون بيلرَين، أقرّا بأهمية استئناف المحادثات. وأعلنا أنهما سيلتقيان في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأنه سيُعقد المؤتمر المعني بقبرص ابتداء من ١٢ كانون الثاني/

يناير تشارك فيه كذلك الدول الضامنة. وأعلنا أيضا أن أطرافا أخرى معنية ستُوجه لها الدعوة عند الاقتضاء لحضور المؤتمر.

١٢ - وكانت الجلسات المعقودة في الفترة بين ٩ و ١٢ كانون الثاني/يناير نقطة فاصلة في العملية. فلأول مرة منذ بدء المفاوضات، قدّم كل زعيم إلى الآخر خريطته المفضلة للحدود الإدارية الداخلية. وقام خبراء في رسم الخرائط من الجانبين ومن الأمم المتحدة بالتحقّق من الخريطتين، ثم نقلتا لتُحفظا في خزنة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وكانت لحظة تقديم الخريطتين لحظة هامة في حد ذاتها، ناهيك أن كلا الجانبين اعتبراها دليلا على أن العملية تتجه نحو النهاية.

١٣ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عُقد المؤتمر المعني بقبرص في جنيف الذي شهد أيضا مشاركة وزراء خارجية تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان، ورئيس المفوضية الأوروبية بصفة مراقب. وكان عقد المفاوضات بشأن الأمن والضمانات سابقة تاريخية أخرى في هذه العملية، معلنة بدء المرحلة الدولية من المفاوضات وتقدم الطرفين خطوة أخرى نحو التوصل إلى تسوية شاملة.

١٤ - وحُدّدت معايير التسوية المتعلقة بالأمن والضمانات في جنيف. وشدّد البيان الصادر عن المؤتمر المعني بقبرص في ١٢ كانون الثاني/يناير على ضرورة التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين تُعالج شواغل الطائفتين، من منطلق المبدأ العام القائل أن أمن إحدى الطائفتين لا يمكن أن يكون على حساب أمن الطائفة الأخرى. وأكّد البيان أيضا على ضرورة أن تُعالج الحلول المتوخاة المخاوف الأمنية التقليدية التي تساور كلا الطائفتين، مع القيام في الوقت نفسه بتحديد رؤية أمنية للمستقبل. واسترشد فريق النواب في المؤتمر، الذي اجتمع بعد أسبوع في مون بيلرَين في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، بهذه المعايير في عمله على صياغة الأسئلة والصكوك المتعلقة بالأمن والضمانات.

١٥ - ورغم التقدم الكبير، شهدت العملية انتكاسة أخرى بعد ذلك بوقت قصير. فالخلاف الذي نشأ بين الجانبين بسبب اتخاذ برلمان قبرص قرار الاحتفال سنويا في المدارس العامة باستفتاء عام ١٩٥٠ على ''إينوسيس'' (الاتحاد) مع اليونان أسفر عن توقف المحادثات لمدة شهرين، من ١٦ شباط/فبراير إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويعني ذلك أن الجانبين أضاعا وقتا بالغ الأهمية من المفاوضات بعد أن حققا فيها زخما كبيرا. وأثّر ذلك سلبا أيضا في الثقة بين الزعيمين وطائفتيهما.

١٦ - وفي الفترة من أواخر كانون الثاني/يناير حتى أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي إطار التحضير لإعادة عقد المؤتمر المعني بقبرص، قام مستشاري الخاص باتصالات دبلوماسية مكوكية مكثفة، حيث زار قبرص واليونان وتركيا باستمرار من أجل إيجاد طرائق مقبولة من الأطراف للعودة إلى المؤتمر وتمهيد السبيل لنجاح المفاوضات بشأن الأمن والضمانات. واستنادا إلى المعايير المحددة، عمِل مستشاري الخاص على نحو مكثف مع جميع الأطراف من أجل محاولة إعادة صياغة مسألة الأمن والضمانات بطريقة تُمكّن الطرفين من التخلي عن موقفهما التي يتعذر التوفيق بينها فيما يبدو، وبدء التفكير بشكل جديد في المسائل المطروحة، وبالتالي التمهيد للتوصل إلى حل مقبول من الطرفين.

١٧ - وللتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن الطرائق المذكورة والتسلسل الزمني للمفاوضات في الدورة المقبلة للمؤتمر المعني بقبرص، دعوتُ الزعيمين إلى المجيء إلى نيويورك. وخلال مأدبة عشاء استضفتها في ٤ حزيران/يونيه، اتفق الزعيمان على عقد المؤتمر من جديد في حزيران/يونيه، وفقا للبيان الصادر عن

المؤتمر في ١٢ كانون الثاني/يناير. وأقرّا بما يكتسيه الأمن والضمانات من أهمية بالغة بالنسبة للطائفتين، وبأهمية إحراز تقدم في هذا الباب حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق شامل. والتزما في الوقت نفسه بالاستمرار بالتوازي مع ذلك في المفاوضات بين الطائفتين بشأن جميع المسائل الأخرى غير المفصول فيها، بدءا بالرقعة الإقليمية والملكية والحوكمة وتقاسم السلطة. وإضافة إلى ذلك، أكّدا من جديد أنه سيجري التفاوض بشأن جميع المسائل على نحو مترابط، وأنه لن يُتّفق على أي شيء إلا بعد الاتفاق على كل شيء.

رابعاً – اجتماعات كران – مونتانا

١٨ – استناداً إلى الالتزامات المذكورة أعلاه، انعقد المؤتمر المعني بقبرص مرة أخرى في ٢٨ حزيران/يونيه في كران – مونتانا بسويسرا بمشاركة السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي ووزراء خارجية تركيا والمملكة المتحدة واليونان ونائب رئيس المفوضية الأوروبية بصفته مراقباً. بهدف التوصل إلى اتفاق استراتيجي بشأن جميع المسائل الرئيسية المعلقة في فصول المفاوضات الستة، نُظِّم المؤتمر في شكل مائدتين، الأولى جمعت زعيمَي الطائفتين وخُصِّصت للمسائل الجوهرية المعلقة في مواضيع الأراضي والممتلكات والحوكمة وتقاسم السلطة على وجه الخصوص، والثانية خُصِّصت للأمن والضمانات وشارك فيها السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي وتركيا والمملكة المتحدة واليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بصفة مراقب. وعلى الرغم من التباينات في المواقف الافتتاحية والخطابات العلنية، يمكنني القول من خلال عملي المتعمق مع الجهات الضامنة الثلاث في كران–مونتانا أنهم قدموا جميعا إلى سويسرا ملتزمين بالبحث عن حلول مقبولة للطرفين.

١٩ – وعلى الرغم من الجو الإيجابي والبيانات البنّاءة التي أُدلي بها يوم افتتاح المؤتمر، سرعان ما تعثر إحراز تقدم حقيقي بسبب تردّد الأطراف الجالسة حول هذه ''المائدة'' في التوصل إلى حلول توفيقية ما لم يُحرَز تقدّم فعلي حول تلك ''المائدة''، والعكس بالعكس. وفي محاولة لحل هذه المعضلة، عرضتُ على الأطراف في ٣٠ حزيران/يونيه إطاراً لحل المسائل المعلقة الرئيسية الست في الوقت نفسه على كلا ''المائدتين'' كعناصر لحزمة نهائية من شأنها، في رأيي، أن تؤدي إلى تسوية شاملة. وتتعلق هذه العناصر بالأراضي والمساواة السياسية والممتلكات والمعاملة المتكافئة والأمن والضمانات.

٢٠ – وظلت المسائل الجوهرية المعلقة المتصلة بالحوكمة وتقاسم السلطة قليلةً، يتعلق معظمها بالمشاركة الفعلية، وعلى وجه التحديد، بتكوين بعض الكيانات والمؤسسات الاتحادية منخفضة المستوى واتخاذ القرارات فيها، وكذلك بالسلطة التنفيذية الاتحادية، أي إذا كان منصب الرئاسة سيكون بالتناوب أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت هناك خلافات بشأن ما إذا كان المواطنون الأتراك سيحظون، عقب التوصل إلى اتفاق تسوية، بمعاملةً متكافئةً في قبرص لتلك التي يحظى بها المواطنون اليونانيون بصفتهم مواطنين في الاتحاد الأوروبي.

٢١ – واعترافاً بأهمية هذه المسائل الجوهرية الثلاث – إلى جانب المسألتين الأساسيتين، مسألتي الأمن والضمانات – في التوصل إلى اتفاق استراتيجي، فقد أدرجتها كعناصر في الحزمة النهائية. وأُحرز مزيد من التقدم بشأن هذه المسائل الثلاث كلها في كران – مونتانا. وفي نهاية المؤتمر، كان الجانبان قد توصّلا عمليا إلى اتفاق كامل بشأن السلطة التنفيذية الاتحادية والمشاركة الفعلية. وفيما يتعلق بالمعاملة المتكافئة، ظلت بعض الخلافات قائمةً ، لكن اقتصر نطاقها أساساً على مسألة حرية تنقل الأشخاص، ووصفها

مسؤولو المفوضية الأوروبية الحاضرون في المفاوضات بأنها محدودة ويمكن معالجتها من خلال حلول عملية.

٢٢ - وأُحرز تقدّم أيضاً بشأن الممتلكات، إذ تم التوصل إلى تفاهم مفاده إنشاء نظام للممتلكات يميل في المقام الأول نحو المنتفعين الحاليين في المناطق التي سوف لا تخضع لتعديلات على الأراضي، ونظام آخر للممتلكات يميل نحو المالكين المجرّدين من ممتلكاتهم في المناطق التي ستخضع لتعديلات على الأراضي. وبذلك، لا يبقى سوى القليل من المسائل المعلقة بخصوص وضع إطار شامل لتسوية الممتلكات، ومع ذلك لا يزال يتعيّن الاتفاق على تفاصيل عديدة تتعلق بالمعايير المحددة التي ستطبَّق في كل من هذين النظامين.

٢٣ - وفي ما يتعلق بالأراضي، وعلى إثر تقديم كل من الطرفين لخارطته في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لم تُجرَ أي مناقشات أخرى. وخلال الاجتماعات الثنائية التي عقدتها في كران - مونتانا، كان التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات على الأراضي في متناول اليد فيما يبدو. بيد أن هذه المسألة لا يمكن الفراغ منها إلاّ في إطار حزمة نهائية.

٢٤ - ويستمد الفصل المتعلق بالأمن والضمانات تعقيده وأهميته لأنه يذكر بالصدمات التي أثرت في المجتمعات المحلية في قبرص، ولأنه يحدد الإطار اللازم لصون أمن قبرص في المستقبل والوضع الجديد الذي سينشأ عن اتفاق التسوية. وبناءً على ذلك، كان هذا الفصل، ربما أكثر من غيره، موضوعاً لروايات مختلفة، ومتضاربة في كثير من الأحيان، وأنتج مواقف تبدو عصية على التوفيق. ومن ثم، اقترحت أن تحدد الأطراف حلولاً تأخذ في الحسبان أن نظام الضمانات الحالي، ولا سيما المادة الرابعة من معاهدة الضمان التي تنص على الحق في التدخل من جانب واحد، نظام ''غير مستدام''. واقترحت أيضاً ضرورة وضع نظام جديد للأمن في قبرص، وكذلك إطار موثوق لرصد تنفيذ الاتفاق يكون للجهات الضامنة الحالية دور فيه. وفي ما يتعلق بمسألة وجود القوات اليونانية والتركية في قبرص، اتُّفق على أن من الأفضل بحث أي مسائل معلقة بخصوص القوات على أعلى المستويات السياسية بمشاركة رؤساء وزراء الدول الضامنة الثلاث.

٢٥ - وعُدت إلى كران - مونتانا في ٦ تموز/يوليه لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تفاهم استراتيجي بشأن العناصر الستة التي كنت حددتها في ٣٠ حزيران/يونيه. ولم يجر النظر في بعض أهم العناصر الأساسية إلاّ عند عودتي. وخلال الاجتماعات الثنائية السرية، طرحت الأطراف المعنية مواقف رئيسية ومؤشرات تدل على انفراجات محتملة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتي الأمن والضمانات. وما انفكت عدة أطراف تؤكد مع ذلك على ضرورة اعتبار هذه المواقف والمؤشرات جزءاً من الحزمة الشاملة التي عرضتُها. وخلال مأدبة عشاء مع رؤساء الوفود، عرضت تقييمي للوضع بأن هناك فهما على نطاق واسع لمعايير الاتفاق الاستراتيجي المحتمل. وقدّمتُ أيضاً مشروع إطار لرصد التنفيذ في شكل ورقة غير رسمية لتنظر فيه الأطراف.

٢٦ - وللأسف، وفي حين كانت العناصر الستة من الحزمة جاهزة إلى حد كبير، لم تتمكن الأطراف من وضع الحزمة في صيغتها النهائية وحل الخلافات المتبقية أثناء العشاء. وبينما كانت الأطراف تتقارب على صعيد المضمون، فإنها بقيت متباعدة فيما يتعلق بالثقة والتصميم اللازمين للتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال التراضي، الأمر الذي حال في نهاية المطاف دون الاتفاق على الملامح العريضة لتفاهم

استراتيجي يشمل جميع الفصول التفاوضية كان من الممكن أن يمهّد الطريق لاتفاق تسوية نهائية. وبالتالي، لم يتسنّ التوصل إلى اتفاق لعقد اجتماع بين رئيسَي الوزراء. ونتيجة لذلك، وافقت الأطراف على الاستنتاج الذي خلصتُ إليه والذي مفاده أن المؤتمر من المستبعد أن يحقق نتيجة، وينبغي إنهاؤه.

٢٧ - وعند انتهاء المؤتمر، كان الجانبان قد تمكّنا أساساً من حل المسألة الرئيسية مسألة المشاركة الفعلية. وبينما ظلت بعض الخلافات قائمةً بشأن المعاملة المتكافئة للمواطنين الأتراك في ما يتعلق بمسألة حرية تنقل الأشخاص، لم يعد الأمر يتعلق الآن سوى بتفاصيل معيّنة لا بالمبادئ. وبدأت تظهر أيضا ملامح اتفاق بشأن التعديلات على الأراضي. ففي ما يتعلق بالممتلكات، وافق الجانبان من حيث المبدأ على وضع نظامين منفصلين للممتلكات، ولكن ظلت كذلك هناك بعض التفاصيل التي لم يُبتّ فيها. وأخيراً، أحرز المشاركون تقدماً كبيراً على صعيد وضع مفهوم للأمن، بافتراض التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الجوانب الداخلية للتسوية يرضي كلتا الطائفتين.

خامساً - حالة العملية - الملامح الأخرى

٢٨ - مما لا شك فيه أن التقدم المحرز في آخر جولة من المفاوضات فريد من نوعه في جوانب كثيرة، من بينها عدد من العناصر الجديدة، واستفاد أيضا من دعم لم يسبق له مثيل من طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية. وقد جعل هذا الأمر الزعيمين والمفاوضين التابعين لكل منهما في وضع أمثل لجمع الخبرات والاستفادة منها في الكثير من المسائل الجاري مناقشتها حول المائدة، وكذلك للشروع في التحضير لتنفيذ الصفقة قبل وقت كاف. ونظراً لاحتمال التوصل إلى اتفاق تسوية، التزم الزعيمان خلال اجتماع مشترك عُقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بالمشاركة في الأعمال التحضيرية التقنية، إلى جانب المفاوضات الموضوعية، في مجالات أربعة ذات أولوية، هي: صياغة الدستور الاتحادي، والتحضيرات التقنية لتنفيذ *تشريعات* الاتحاد الأوروبي في الدولة القبرصية التركية المؤسِّسة المقبلة، والعمل الجاري مع المؤسسات المالية الدولية بشأن الجوانب الاقتصادية للتسوية، والتخطيط للتنفيذ.

٢٩ - وفي حين أُحرز تقدّم في بضع من هذه المجالات التقنية ذات الأولوية، كان التقدم المحرز في مجالات أخرى بطيئاً أو معدوماً. فعلى الرغم من التشجيع المتواصل المقدّم من مستشاري الخاص، لم يبدأ الفريق العامل المعني بصياغة الدستور، الذي اقتُرح إنشاؤه، مداولاته. وأدى عدم تكريس التقارب الذي تحقق في المفاوضات في شكل نص دستوري إلى حالات من عدم اليقين وحال ذلك دون إجراء تحضيرات كاملة في مسارات العمل القانونية الأخرى. وبالمثل، لم يتسن إطلاقا الشروع في التخطيط لتنفيذ التسوية باستثناء بعض الاجتماعات على مستوى الزعيمين والمفاوضين وورقات موقف أولية بشأن المسألة.

٣٠ - ولذلك فمن المؤسف أنه لم يتسنّ دائماً الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من امكانات هذه العمل المتفق عليه ومن المستوى العالي من الدعم المتاح، بل عرقلت ذلك، في عدة مناسبات، تأخيرات تعزى لأسباب داخلية وتحديات أخرى. وعلاوة على ذلك، واجهت العملية بعض التحديات أيضاً بسبب عدم تعود الطائفتان على معالجة مسائل معيّنة معاً، ويعود السبب في ذلك أساساً إلى الوضع القائم واستمرار انقسام الجزيرة.

٣١ - ومن السمات البارزة لآخر جولة من المحادثات اتفاقُ الجانبين على تمكين الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بدور معزَّز في عملية السلام، بالتزامن مع مساعيّ الحميدة. وقد تعزز هذا الدور أكثر من خلال الدعم المتواصل المقدم من القيادة السياسية للاتحاد الأوروبي لجهود مستشاري الخاص، وهو ما يتجلى في المشاركة الشخصية لرئيس المفوضية الأوروبية، وفي عدة زيارات أجراها مسؤولون رفيعو المستوى من المفوضية إلى الجزيرة، وفي مشاركتهم الرفيعة المستوى في المؤتمر المعني بقبرص في جنيف وفي كران - مونتانا. وظل الممثل الشخصي لرئيس المفوضية الأوروبية لدى بعثتي للمساعي الحميدة، إلى جانب فريق صغير إ نشر في قبرص في عام ٢٠١٥، يشاركون مشاركة كاملة في العملية، مما سمح بتحقيق تكامل هيكلي لم يسبق له مثيل للدعم الذي تقدّمه المفوضية للعملية التي ترعاها الأمم المتحدة.

٣٢ - وقد أسفرت مشاركة المفوضية الأوروبية من أجل المساعدة في الإعداد لتنفيذ *تشريعات* الاتحاد الأوروبي في الدولة القبرصية التركية المؤسِّسة المقبلة عن عدة تطورات رئيسية أيضاً. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، توصّل الجانبان إلى اتفاق لإنشاء لجنة مخصصة مشتركة بين الطائفتين معنية بالتحضير للانضمام للاتحاد الأوروبي من أجل تيسير هذا العمل. وعلاوة على ذلك، ففي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، قام المفاوضان بزيارة مشتركة غير مسبوقة إلى مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل لكي يطلبا من الاتحاد الأوروبي تكثيف المساعدة التقنية التي يقدّمها في إطار اللجنة المخصصة المشتركة بين الطائفتين. وعقب هذه الزيارة، اتُّفق على أن تنفذ اللجنة بعثات لتقصي الحقائق إلى شمال الجزيرة من أجل تحديد الثغرات واقتراح تقديم المساعدة التقنية، حسب الاقتضاء.

٣٣ - وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من التعطيلات المتكررة لأعمال المفوضية الأوروبية المرتبطة عادةً بديناميات المحادثات، نفّذت المفوضية بعثات لتقصي الحقائق في جميع المجالات ذات الأولوية التي حددها المفاوضان، وهي: الجمارك، والهجرة ومراقبة الحدود، والصحة النباتية والحيوانية، وسلامة الغذاء، والعملة، والمنافسة والضرائب، وحرية نقل البضائع، ومراقبة الأسواق، والسوق الموحدة وصناديق الاتحاد الأوروبي. وعلى هذا الأساس، توصّلت المفوضية إلى تقييم أولي لمدى استعداد الطائفة القبرصية التركية وقدّمته إلى الزعيمين في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧. وبعيد ذلك، أرسلت المفوضية أيضاً تقييمها المتعمق عن طريق تعميم تقارير بعثات تقصي الحقائق على كلتا الطائفتين في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وعموما، عقدت المفوضية، تحت رعاية الأمم المتحدة، ما لا يقل عن ١٢٥ اجتماعاً للأفرقة العاملة وحلقة دراسية وبعثة تقصي حقائق، شارك فيها المئات من الخبراء التابعين للمفوضية المتخصصين في مختلف المجالات المتعلقة *بتشريعات* الاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وعلى نحو فريد، استفادت الجوانب الاقتصادية للمفاوضات هي أيضاً من دعم مكثف وغير مسبوق من هيئات أوروبية ومؤسسات مالية دولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نفّذت برنامجاً معجلاً لتقديم المساعدة التقنية للجانبين تحت رعاية الأمم المتحدة. وجاء هذا العمل بناء على طلب الزعيمين إلى مستشاري الخاص أن يلتمس المساعدة التقنية بهدف دعم الطائفتين في إيجاد حلول مستدامة للمسائل الاقتصادية في مرحلة ما بعد التسوية في قبرص، كما وردت الإشارة إلى ذلك في تقريريّ السابقين. وتعلق الدعم المقدم من هيئات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال بالجوانب المالية *لتشريعات* الاتحاد الأوروبي وكذلك شروط منطقة اليورو، وقَدّم الجزء الأكبر من المساعدة خبراء من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي. وكان الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية كبيراً حقاً. ومنذ انطلاق البرنامج المعجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قضى صندوق النقد الدولي ٢٩٤ يوم

بعثة في الجزيرة، في حين قضى البنك الدولي ٤٣٠ يوم بعثة في قبرص، بمشاركة واسعة من كبار الموظفين والخبراء من كلتا المؤسستين.

٣٥ - واشتمل عمل المؤسسات المالية الدولية على عمليات تقييم وتشخيص للقطاعات المالية وإطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي، والحماية الاجتماعية والصحة، والإدارة العامة في قبرص المستقبل الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، هذه المؤسسات توصيات تطلعية بشأن السياسات المتعلقة بالإيرادات، وإدارة الديون، والآثار الاقتصادية للتسوية، بما في ذلك تسوية الممتلكات. ومن أجل تنسيق هذا العمل الواسع النطاق، ترأس مستشاري الخاص وفريقه مناقشات مفصلة منتظمة عن طريق التداول بالفيديو مع المؤسسات ذات الصلة الداعمة للمحادثات.

٣٦ - ورغم الاتفاق إلى حد كبير على الإطار الاقتصادي العام في سياق قبرص اتحادية موحدة، فإن الإعداد لتنفيذ الجوانب الاقتصادية للتسوية لا يزال بطيئا. والعمل المتعلق بتخطيط التنفيذ، الذي كان من المفترض أن يكون عملية تقنية إلى حد كبير، أصبح مسيَّسا على مر الزمن. وتمكنت القوى السياسية التي تعارض التسوية في كلا الطائفتين من استغلال مناصبها في الهيئات السياسية والإدارية لإبطاء الأعمال التحضيرية لتنفيذ التسوية. ثم أصبح عدم إحراز التقدم بشأن بعض جوانب التنفيذ حجة متكررة في غرفة التفاوض نفسها.

٣٧ - وفي جميع مراحل العملية، شارك الجانبان أيضا في أعمال مكثفة على مستوى أفرقة الخبراء العاملة المختلفة، وعلى مستوى اللجان الفنية. وعلى وجه الخصوص، عقدت أفرقة الخبراء العاملة المعنية بالممتلكات والاقتصاد ومسائل الاتحاد الأوروبي اجتماعات منتظمة لإجراء مناقشات مركزة على المستوى التقني. وإضافة إلى ذلك، ففي عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، اتفق الزعيمان على إنشاء أربعة أفرقة من الخبراء القانونيين لمعالجة المسائل المتعلقة بوضع مشروع دستور اتحادي، وإعداد القوانين الاتحادية، وسير عمل الأجهزة القضائية الاتحادية والتأسيسية، والالتزامات التعاهدية الدولية في قبرص الموحدة.

٣٨ - واجتمع الفريق العامل المعني بالقوانين الاتحادية بصورة منتظمة. وعلى الرغم من العقبات الناجمة عن عدم وضع مشروع دستور مقابل، اتفق الجانبان على عدد كبير من القوانين الاتحادية التي سيتعين وضعها عند بدء نفاذ التسوية. وعلى الرغم من إحراز تقدم، كان لا يزال هناك قدر كبير من العمل غير منجز وقت اجتماع الجانبين في كران - مونتانا. وكان الخبراء القانونيون في الفريق العامل قد بدأوا استعراض مدى توافق الاتفاقات الدولية التي انضم إليها الجانبان مع التسوية والقانون الأوروبي والدولي. غير أنه، رغم تبادل الجانبين قوائم مستكملة وشروعهما في الإدلاء بالتعليقات الأولية، لم يتم المشروع في إجراء استعراض كامل. وقام الجانبان أيضا بتبادل أولي للآراء بشأن عدد من المسائل في الفريق العامل المعني بالقضاء؛ بيد أن هذا التبادل لم يسفر عن نتائج ملموسة.

٣٩ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجان الفنية المشتركة بين الطائفتين التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ في إطار العملية لكي تعمل على وضع تدابير لبناء الثقة لا تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة فحسب، وإنما ترمي أيضا إلى تشجيع وتيسير مزيد من التفاعل فيما بينهم أيضا، واصلت عملها دعماً لإمكانية التوصل إلى تسوية، منذ تكثّفت عملية التفاوض بقيادة الزعيمين في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وإضافة إلى اللجان الفنية التي أنشئت في عام ٢٠٠٨، اتفق السيد أناستاسيأديس والسيد أقينجي على إنشاء لجان تركز على مسائل معينة، مثل المسائل الجنسانية والتعليم والثقافة. ومنذ

١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، تعمل ١٥ لجنة تقنية بشأن المبادرات المتخذة لدعم المحادثات وعُقد ما مجموعه ٣٣٩ اجتماعا بحلول موعد استئناف المؤتمر المعني بقبرص في كران – مونتانا. إلا أن نجاح اللجان في وضع تدابير بناء الثقة وتنفيذها كان متفاوتا ولا يزال أثرها الشامل على الحياة اليومية للسكان في كلتا الطائفتين محدودا. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها الافتقار إلى الدعم المادي والتنظيمي، وإلى قلة الدعم السياسي الرفيع المستوى لأعمال اللجان، نظرا لأن الجانب الأكبر من التركيز قد انصبّ في كثير من الأحيان على مفاوضات ”المسار الأول“ الجارية بين الزعيمين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وعلى الرغم من قلة عدد التدابير المنفذة، كانت هناك مبادرات ناجحة جدا وبدايات مبشرة بالخير، مثل الأعمال التي قامت بها اللجنة الفنية المعنية بالتراث الثقافي المتعلقة بترميم المباني التاريخية والمعالم التاريخية، والتي لقيت تقديرا كبيرا، وإطلاق اللجنة الفنية المعنية بالتعليم مشروع ”تخيل“، الذي يجمع أطفال القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك للتفاعل والتعلم جنبا إلى جنب. وتبرهن هذه المبادرات على أنه إذا تلقت الطائفتان الدعم اللازم وتسلحتا بالإرادة السياسية الضرورية يصبح بإمكانهما أن تعملا معا على تنفيذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية لجميع القبارصة في جميع أنحاء الجزيرة، وتهيئة الظروف المؤدية إلى نجاح عملية التسوية.

٤٠ – وعقب اختتام المؤتمر المعني بقبرص في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، لم يتضح بعد ما إذا كان جميع اللجان الفنية ستواصل الاجتماع وما إذا كان الجانبان يعتزمان تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها بالفعل أو وضع تدابير جديدة. ومنذ ذلك الوقت، عقد عدد قليل من اللجان الفنية اجتماعات، مشيرة إلى أنه قد أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى مواصلة الاضطلاع ببعض الأعمال التي ستعود بالفائدة على كلتا الطائفتين. وأعتقد أن من المهم مواصلة تقديم دعم الأمم المتحدة لأعمال اللجان الفنية، وبخاصة خلال هذه الفترة من عدم اليقين السياسي. وبإمكان اللجان الفنية، نظرا لطابعها المشترك بين الطائفتين، أن تحافظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في محادثات السلام المتعلقة بقبرص، وأن تواصل الإسهام في وضع مزيد من تدابير بناء الثقة وبذل مزيد من الجهود من أجل بناء السلام.

٤١ – واستجابة للنداءات الكثيرة الداعية إلى زيادة مراعاة المنظور الجنساني في المفاوضات، اتفق السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ على إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين. وتتضمن ولاية هذه اللجنة إشارة واضحة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشرع الجانبان على وجه السرعة في تعيين أعضائهما في اللجنة، التي تضم رجالا ونساء. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في آب/أغسطس ٢٠١٥، وعقدت اجتماعات منتظمة في البداية. وأجرت تحليلا متعمقا للمسائل الجنسانية الهامة ذات الصلة، وقدمت بعض التوصيات إلى الزعيمين والمفاوضين التابعين لهما. لكن من المؤسف أن توصياتها لم تدمج دائما في المداولات الجارية حول طاولة المفاوضات ولا يزال تأثير عمل اللجنة بشأن المسائل الفنية المعنية التي يجري التفاوض بشأنها محدودا للغاية.

٤٢ – وحالما بدأت المحادثات بين السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، اتفق الزعيمان، كدليل على التزامهما المشترك، على عدد من تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تعود بفوائد متبادلة على الطائفتين. ورغم إحراز تقدم في وضع بعض هذه التدابير خلال العامين الماضيين، لا سيما بشأن مسائل مثل إزالة الألغام، ورفع شروط منح التأشيرات، وزيادة امكانية وصول اللجنة المعنية بالمفقودين، فقد تأخر تنفيذ تدابير بناء الثقة الأخرى مثل فتح معابر إضافية، أو أنها لم تحقق أي

تقدم منذ شهور. وللأسف لم ينفذ الجانبان بعد الاتفاقات السابقة بشأن الربط بين شبكات الكهرباء وإمكانية تشغيل نظم الهواتف المحمولة لدى الجانبين.

٤٣ - وفي المراحل المبكرة من العملية، قام الزعيمان بمحاولات بارزة وهامة جدا من أجل زيادة تواتر ظهورهما جنبا إلى جنب في مناسبات عامة، مثل إلقاء كلمة أمام مؤتمر نظمته غرفتا التجارة بشأن الفوائد الاقتصادية للتسوية في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ والاشتراك في حضور حفل موسيقي نظمته اللجنة الفنية المعنية بالتراث الثقاف في فاماغوستا يوم ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، حضر كلاهما أيضا الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس، بسويسرا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأدلى كلاهما بكلمة أمام هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وتعهدا بالسعي إلى التسوية خلال عام ٢٠١٦، وروّجا للفرص الاقتصادية المتاحة في قبرص موحدة في المستقبل. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، أصدر الزعيمان بيانا بمناسبة مرور السنة الأولى على بدء مفاوضاتهما، أكدا فيه التزامهما بتكثيف الجهود خلال الأشهر التالية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة خلال عام ٢٠١٦. واعتُبرت هذه الأحداث دليلا على التزامهما القوي والمشترك وساعدت على تعزيز الثقة بالعملية وحشد الدعم الجماهيري للمحادثات. لكن عدد هذه المناسبات والمبادرات قد تناقص على مدار العملية. وفضلا عن ذلك، ومع مضي المفاوضات قدما وتزايد تعقيد القضايا المطروحة للنقاش، أخذ اهتمام الزعمين ينصب بشكل متزايد على طائفتيهما، مما أسفر في أغلب الأحيان عن ضياع فرص اتصالهما بالجمهور وظهورهما معا في المناسبات العامة.

٤٤ - وفي تقريري السابق (S/2016/599)، شجعت الزعيمين على تعزيز جهودهما من أجل التواصل فيما بينهما من خلال تنسيق المراسلات. فعندما خاطب الزعيمان معا الطائفتين - كما كان الحال مثلا في رسالتهما المشتركة بمناسبة السنة الجديدة في عام ٢٠١٥ - حققا نجاحا باهرا، واستجاب الجمهور إيجابيا بأغلبية ساحقة.

سادسا - ملاحظات

٤٥ - بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها الزعيمان وأفرقتهما، والدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي، أرى أن العناصر الجوهرية لتسوية شاملة لمشكلة قبرص قد توفرت عمليا. فقد كان الطرفان على وشك التوصل إلى تفاهم استراتيجي بشأن الأمن والضمانات وبشأن جميع العناصر الأساسية الأخرى المتبقية لتسوية شاملة. ولذلك أعتقد اعتقادا راسخا أن فرصة تاريخية قد ضاعت في كران - مونتانا.

٤٦ - وعند اختتام المؤتمر المعني بقبرص، شجعت الجانبين على التفكير في سبل المضي قدما. فحتى لو اجتمعت كل العناصر التمكينية الأساسية، كما كان الحال على ما يبدو في كران - مونتانا في أواخر حزيران/يونيه، فإنني مقتنع بأن احتمالات دفع هذه العملية في نهاية المطاف ”إلى خط النهاية“ ستظل خيالاً إذا لم تُبد جميع الأطراف أقوى ما لديها من إرادة سياسية وشجاعة وعزيمة وثقة متبادلة واستعدادا للمجازفة بطريقة مدروسة في الشوط الأخير والأصعب من المفاوضات. وما زلت مقتنعا أيضا بأنه، في إطار عملية متجددة، من أجل التوصل بنجاح إلى تسوية شاملة في استفتاءين منفصلين ومتزامنين، ينبغي أن يستغل الطرفان كل الوقت في إشراك الجمهور والاشتراك في بناء الدعم من أجل مستقبل موحد.

٤٧ - وبالتالي، فإنني أكرر دعوتي إلى الزعيمين وطائفتيهما والأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك الدول الضامنة، لمواصلة التفكير في ما إذا كانت الظروف ستتهيأ مرة أخرى ومتى ستتهيأ لإجراء عملية مجدية في المستقبل القريب. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لمساعدة الجانبين، لو قررا بصورة مشتركة الانخراط في مثل هذه العملية متحليَيْن بالإرادة السياسية اللازمة، من أجل إبرام الاتفاق الاستراتيجي الذي بدأ يتجسد في كران - مونتانا. وعلاوة على ذلك، فإني أشجعهما على التماس السبل الكفيلة بالحفاظ على هذا الكم من العمل الذي أُنجز في جميع مراحل العملية في شكل نقاط تقارب وتفاهم تراكمت خلال العامين الماضيين.

٤٨ - وأعتقد اعتقادا راسخا أنه لكي تنجح عملية على هذه الدرجة من التعقيد والحساسية السياسية، يجب اتباع مجموعة من النهج إزاء قضايا رئيسية معينة مثل القضية التي استرشد بها الطرفان في المناقشات التي دارت خلال الاجتماعات في كران - مونتانا. وفي المستقبل، ينبغي السعي من أجل التوصل إلى اتفاق على الصعيد الاستراتيجي بشأن المسائل الرئيسية المتبقية التي ستشكل أساس التسوية الشاملة؛ وبعد إبرام اتفاق استراتيجي، سيتعين وضع التفاصيل على الصعيد الفني. ومن شأن التوصل إلى اتفاق مبكر على الصعيد الاستراتيجي أن يكفل لكل من الجانبين على الفور الاطمئنان الذي يحتاج إليه بأن التسوية الشاملة ستتضمن العناصر التي تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لكل من الطائفتين، وبالتالي يحفز على معالجة ما تبقى من التفاصيل الفنية.

٤٩ - وأود أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به المؤسسات المالية الدولية وهيئات الاتحاد الأوروبي المعنية دعماً للجانبين بشأن الجوانب الاقتصادية للمحادثات. فالتعاون الوثيق بين المؤسسات المالية الدولية تحت إشراف مساعيَّ الحميدة قد تمخض عن نتائج هامة. وقدمت هذه المؤسسات مساعدة ودعما تقنيين مفيدين في الوقت المناسب إلى أفرقة التفاوض التابعة للزعيمين من أجل أن يقوما معا بوضع اتفاق مستدام من الناحية الاقتصادية يحقق أكبر قدر ممكن من مكاسب السلام المتوقعة، ويقلل من المخاطر في فترة ما بعد التسوية، ويعزز الأمن البشري في جميع أنحاء الجزيرة. وإذا تم التوصل إلى اتفاق تسوية، فلا بد من تحويل التقييمات التشخيصية والمشورة التقنية التي تقدمها المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي إلى مساعدة في مجال بناء القدرات موجهة إلى كل من الطائفتين، حسب الاقتضاء، لتهيئة قبرص لكي تتوحد من جديد.

٥٠ - وفي الختام، أود أن أشكر مستشاري الخاص، إسبن بارث إيد، وممثلتي الخاصة، إليزابيث سبيهار، والأفراد العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص على ما تحلوا به من تفانٍ وصبر في تيسيرهم للمحادثات على مدى السنتين الماضيتين وعلى ما أبدوه من التزام في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.